

## بيان حول

## التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي

اعداد: المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

السبت، 29 حزيران 2019

فاجئت الحكومة المواطنين بالدفع بإجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي خلال الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة في غضون الأسابيع القليلة القادمة. ويعد قانون الضمان الاجتماعي من القوانين التي تلعب أدوارا جوهرية في تنظيم الحماية الاجتماعية لمختلف مكونات المجتمع. وبغض النظر عن الأسباب الموجبة التي دفعت الحكومة بها لتقديم هذه التعديلات، فإننا في مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، وفي إطار عمل برنامج المرصد العمالي الأردني، وبعد قراءة للتعديلات المقترحة من الحكومة، نتقدم بمجموعة من الملاحظات حول سياق تقديم هذه التعديلات ومضامينها، من منظور أن الضمان الاجتماعي يعد حقا من حقوق الانسان الأساسية، ويعتبر أيضا أحد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وأحد معايير العمل اللائق. وإلى جانب ذلك يشكل الضمان الاجتماعي للعاملين العمود الفقري لأي منظومة حماية اجتماعية، وهي التي تعاني في الأردن من اختلالات عديدة، أهمها ضعف شمول كافة المواطنين بهذه الحماية، وعدم وجود مظلة واحدة لمختلف الحماية، الى جانب عدم شمول منظومة الضمان الاجتماعي لكافة العاملين، وعدم تقديم كافة الحماية الاجتماعية المنصوص عليها في المعايير الدولية ذات العلاقة باعتبارها حدودا دنيا من واجب الدولة ضمان توفيرها لكافة العاملين، وهذه الحدود الدنيا تتمثل في (الرعاية الطبية واعانات المرضى، واعانات إصابات العمل، واعانات البطالة واعانات الشيخوخة والاعانات العائلية، واعانات الأمومة واعانات العجز واعانات الوراثة). وفيما يأتي هذه الملاحظات، التي نرى أن اخذها بعين الاعتبار يمكن ان يساهم في تحسين وتفعيل منظومة الضمان الاجتماعي وبالتالي منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن بشكل عام:

1. من حيث المبدأ، من غير المقبول تقديم هذه التعديلات على حق من حقوق المواطنين، بدون إجراء مشاورات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة. وبالتالي مطلوب وبهدف تطوير سياسات حماية اجتماعية (ضمان اجتماعي) توافقية تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة، إجراء حوار ومشاورات حقيقية معمقة (وليس جلسات استماع كما تقوم به الحكومة والبرلمان عادة)، بحيث تنعكس نتائج هذه المشاورات على ملامح هذه التعديلات، خاصة وأن التعديلات تمس من جانب الغاء التقاعد المبكر للمشاركين الجدد بعد نفاذ التعديلات، ومن جانب آخر تقديم تسهيلات للمنشآت حديثة النشأة من خلال عدم تقديم بعض الحماية الاجتماعية للعاملين لديها، بالإضافة الى المخاوف الناشئة عن السماح للحكومة بإصدار أنظمة خاصة لتنظيم هذين الموضوعين وهي الآن محمية بموجب القانون.
2. كنا وما زلنا في المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات نطالب بإجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي باتجاه تعزيز الحماية الاجتماعية لكافة شرائح القوى العاملة في الأردن، ونريد التأكيد هنا على ضرورة تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي على الجميع، والتي تشكل عبء ليس فقط أمام منشآت الأعمال الجديدة، بل منشآت الأعمال القائمة – خاصة وأن الحكومة لم تقم بتفعيل التأمين الصحي لكافة المشاركين في الضمان الاجتماعي- وطالبنا بتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي على كافة العاملين وكافة أصحاب الأعمال، الى حين تفعيل التأمين الصحي للمشاركين.
3. من المستهجن أن يكون تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد على حساب توفير الحماية الاجتماعية الأساسية للعاملين، وان ارادت الحكومة تقديم تسهيلات وحوافز للاستثمارات الجديدة (وهذا يشكل حاجة ملحة)، فإن لديها أدوات أخرى مثل تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل عام، و/أو منحها تخفيضات ضريبية على مدخلات الإنتاج (ضرائب خاصة والضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل)، إضافة الى إمكانية تخفيض أسعار الفوائد البنكية للقروض الممنوحة لهذه الاستثمارات.
4. فكرة الغاء التقاعد المبكر للمشاركين الجدد بعد نفاذ تعديلات قانون الضمان الاجتماعي الجديدة فكرة جيدة، ولكنها لن تكون عادلة الا إذا رافقها تطوير وتطبيق سياسات أخرى وبشكل مواز، لضمان تعزيز الحماية الاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة للعاملين وأسرهم، وتمثل هذه السياسات بما يلي:
  - يتطلب الغاء التقاعد المبكر للمشاركين الجدد، وضع معايير واضحة في قانون العمل تحول دون إجراء عمليات الفصل التعسفي وغير التعسفي للعاملين والعاملات في مراحل عمرية معينة، تدفعهم الى سوق البطالة (لأنهم لم يصلوا سن التقاعد الوجيه و/أو المبكر)، ويكون من الصعب عليهم الالتحاق في سوق العمل كعاملين مرة أخرى، وهذه ظاهرة منتشرة جدا في الأردن، لأن ذلك يمكن أن يعرضهم للانضمام الى شرائح الفقراء المختلفة.
  - يتطلب الغاء التقاعد المبكر للمشاركين الجدد، تعديل آليات تعويض التعطل عن العمل –المعمول به حاليا- ليصبح تعويضا للبطالة، بحيث يمكن العاملين والعاملات الذين تعرضوا للفصل -تعسفي وغير تعسفي- من الحياة الكريمة، لأن إمكانية إعادة انخراطهم في سوق العمل كعاملين أصبحت صعبة جدا، بعد تجاوزهم/ن سن 50 عاما.
  - يتطلب الغاء التقاعد المبكر للمشاركين الجدد، إعادة النظر بشكل ملموس بسياسات الأجور والحد الأدنى لها باتجاه زيادتها، إذ أن غالبية المتقاعدين في سن مبكرة (التقاعد المبكر) يقدمون على هذه الخطوة بسبب عدم كفاية رواتبهم الشهرية لتغطية النفقات الأساسية لأسرهم، والتي تتزايد

بشكل ملموس مع التقدم بالعمر، وبسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية المختلفة، وخاصة نفقات التعليم ما بعد الأساسي في الأردن (العام والخاص)، في الوقت الذي لم يرافقه زيادات حقيقية على مستويات الأجور للغالبية الكبيرة من العاملين.

5. لم تنطرق التعديلات الجديدة للحاجات الملحة للعديد من فئات العاملين غير المشمولين أصلاً في منظومة الضمان الاجتماعي (العاملين غير المنظمين) وعلى وجه الخصوص العاملين مع أنفسهم مثل السائقين والعاملين في المهن الحرة، والذين فشل الإطار المعمول به حالياً (الاشتراك الاختياري) في شمولهم، إذ أن الصيغة المعمول بها والمتمثلة في قيامهم بدفع ما نسبته (15.5%) من رواتبهم لاشتراكهم في الضمان الاجتماعي، لم تنجح في شمولهم فيه. وكان متوقفاً أن تشمل التعديلات الجديدة تسهيلات لشمولهم، مثل تخفيض قيمة الاشتراك الاختياري ليصبح مشجعاً لهذه الفئات الواسعة من العاملين -والتي تصل إلى مئات الآلاف من العاملين- لتنضم إلى عائلة الضمان الاجتماعي، حتى ولو تطلب الأمر قيام الحكومة بإنشاء صندوق خاص لتغطية هذه الفروقات التي تترتب على عملية تخفيض اشتراكات المشمولين وفق آلية الاشتراك الاختياري، لأن تقديم الحماية الاجتماعية للمواطنين - كأحد حقوق الإنسان الأساسية- يعد أحد أهم مسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها، والذي يعد استثماراً وليس نفقات فقط.

6. أما بخصوص التعديلات المزمع اجرائها لتعزيز الحماية الاجتماعية للعسكريين، فهي بمجملها تعديلات إيجابية، من شأنها توفير حمايات تضمن لهم ولأسرهم الحياة الكريمة في حال استحقاقهم للمنافع الحمائية، خاصة وأن الأجور الأساسية لهم - بدون علاوات- منخفضة (وهي التي تدخل في معادلة احتساب الرواتب التقاعدية والوفاء الطبيعية والاستشهاد واصابات العمل)، خاصة وأن الدولة ستتكفل بتغطية فروقات تحسين المنافع التي سيحصل عليها العسكريين وأسرتهم.

7. نأمل أن لا يتم الإسراع في تمرير التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي قبل فتح حوار موسع مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، لضمان اجراء تعديلات تعزز الحماية الاجتماعية، وتتجاوز الاختلالات الموجودة في منظومة الضمان الاجتماعي الحالية، ونأمل أن لا يتم المساس بالحمايات الموجودة، ونطالب منظمات المجتمع المدني المختلفة من نقابات عمالية رسمية ومستقلة ونشطاء عماليين ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان والعاملة في مجال التنمية العمل من أجل التصدي لهذه التعديلات التي من شأن تمريرها الاخلال بمنظومة الحماية الاجتماعية الأردنية بشكل عام ومنظومة الضمان الاجتماعي بشكل خاص.

انتهى